

فريقا الأصالة والمعاصرة بالبرلمان

ينظمان يوما دراسيا حول موضوع:

مدونة الأسرة: حصيلة 15 سنة من تفعيلها

الأربعاء 30 يناير 2019

مدونة الأسرة وإشكالية المساواة بين الرجال والنساء

إذا كان صدور مدونة الأسرة لسنة 2004 قد شكل تحولا إيجابيا في مسار التشريع المغربي ومكسبا قانونيا على كل المستويات، وبعد مرور 15 سنة على وضع هذا النص يتبين أن مدونة الأسرة عرفت تنزيل مقتضياتها على أرض الواقع إكراهات وصعوبات منها ما هو مرتبط بالنص في حد ذاته، وخلفية وضعه التي ظلت محافظة على التمييز بين النساء والرجال في عدد من المواد وأخرى مرتبطة بسوء التطبيق العملي لبنودها، الأمر الذي ظل يكرس اللامساواة بين الرجال والنساء، مما انعكس على حق النساء في التمتع بحقوقهن الأساسية، يظهر ذلك في ظاهرة زواج القاصرات، واستغلال الفصل 16 وعدم تفعيل الفصل 49.. إلخ.

ووعيا من فريق الاصلية و المعاصرة و شبكة أناروز ، براهنية هذا الورش المجتمعي وضرورة الانخراط فيه من طرف كل المتدخلين اعتبارا لكون فتح نقاش عميق حول تعديل مدونة الأسرة يشكل أحد الاوراش الأساسية التي يتعين فتحها، في ظل التحولات المجتمعية والسياسية التي عرفها المغرب مع الإصلاحات الدستورية الأخيرة، خصوصا وأنه وبعد 15 سنة من تطبيق مدونة الأسرة لم تستطع بعد أن تصل إلى مستوى التطلعات وانتظارات الأسرة المغربية، إذ لم يفتأ هذا القانون يفرز جدالا بين مختلف الأوساط الحقوقية والنسائية، خاصة أمام فشل مقتضياته في تدبير العلاقات الأسرية بالشكل الذي يضمن المساواة الكاملة بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات، وكذا فشل السياسات العمومية في ضمان استقلالية النساء الاقتصادية والاجتماعية ، مما ساهم في تعميق الهشاشة لدى النساء اللواتي يعانين من مأزق النص وانسداد الأفق.

وانطلاقا من هذا المعطى، فإن الدعوة إلى مراجعة مدونة الأسرة أصبح مطلبا راهنيا يتعين فتح ورش النقاش حوله باعتماد مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار ما تم رصده من إشكالات ومعوقات خلال 14 سنة من تطبيق هذا القانون وتستلهم بالمقابل ما راكمته الحركة النسائية والتقدمية من نضالات في مجال مناهضة العنف ضد المرأة.

في هذا الإطار يأتي تنظيم هذا اليوم الدراسي بهدف:

- + طرح الإشكالات والمعوقات على مستوى نص وتطبيق مدونة الأسرة؛
- + تقديم مذكرة أناروز من أجل إصلاح شامل لمدونة الأسرة؛
- + الخروج بتصور مشترك لمراجعة مدونة الأسرة.